# متطلبات التحول الرقمي
# كآلية للحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي في مصر

إعداد
**د. إيمان محمد خيري طايل**
مدرس الاقتصاد
بالمعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا

## موجز عن البحث

يهدف هذا البحث إلى توضيح دور التحول الرقمي في الحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي في مصر وذلك باستخدام التطبيقات والآليات المختلفة للتحول الرقمي، الجهود التي تقوم بها الدولة من أجل دمج القطاع غير الرسمي داخل القطاع الرسمي ، من خلال استراتيجية للدمج على عدة محاور منها تكامل منظومة الإجراءات والخدمات في مكان واحد، منصة مصر الرقمية، منظومة الدفع ٱلإلكتروني، الاهتمام بتنمية صناعة الإلكترونيات، تنمية المهارات والموارد البشرية الرقمية، كما قام البنك المركزي بعمل مبادرات لدعم البيئة التنظيمية للتكنولوجيا المالية وذلك من خلال الإطار القانوني/ التشريعي، ووضع قواعد منظمة لشبكة المدفوعات اللحظية، وجود سياسات رقمية منظمة من أجل تحول رقمي فعال تتمثل في التطور المستمر للبنية التحتية، السعي نحو تحقيق العدالة الرقمية، القضاء على الأمية الرقمية، تحقيق الأمن

السيبراني، وخلص البحث إلى أن هناك دور للتحول الرقمي في الحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي وذلك من خلال منظومة تطور الضرائب، والقانون رقم ١٥٢لسنة ٢٠٢٠المنظم ليتيح حوافز ضريبية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، لكي يسهل انضمامها داخل منظومة الاقتصاد الرسمي.

**الكلمات المفتاحية:** التحول الرقمي، الاقتصاد غير الرسمي، متطلبات التحول الرقمي، محاور تطبيق التحول الرقمي

# Digital Transformation Requirements As A Mechanism to Limit The Growth Of The Informal Economy In Egypt

**Eman Mohamed Khairy Tayel**
Department of Economics. Higher Institute of Computers. Information and Management Technology in Tanta. Ministry of Higher Education. Egypt
**E-mail: dremankhairytayel@gmail.com**

**Abstract:**

This research aims to clarify the role of digital transformation in limiting the growth of the informal economy in Egypt by using the various applications and mechanisms of digital transformation. the efforts made by the state to integrate the informal sector into the formal sector. through a strategy of integration on several axes. including the integration of the system Procedures and services in one place. Egypt's digital platform. electronic payment system. attention to the development of the electronics industry. skills development and digital human resources. and the Central Bank has taken initiatives to support the financial technology regulatory environment through the legal / legislative framework. and set rules governing the instant payments network. The existence of organized digital policies for effective digital transformation represented in the continuous development of infrastructure. the pursuit of digital justice. the elimination of digital illiteracy. and cybersecurity. and the research concluded that there is a role for digital transformation in limiting the growth of the informal economy through The tax development system. and Law No. 152 of 2020 regulating to provide tax incentives for small and micro enterprises. In order to facilitate its accession within the formal economy system.

**Keywords:** Digital Transformation. Informal Economy. Requirements For Digital Transformation. Axes Of Digital Transformation Implementation

# مقدمة

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اقتصادية لاقت الكثير من الاهتمام لما تمثله من قوة كبيرة داخل الاقتصاد، كما يمثل التحول الرقمي ثورة تكنولوجية تساعد في الحد من نمو القطاع غير الرسمي ودمجه داخل الاقتصاد الرسمي لذلك سوف يتم توضيح دور التحول الرقمي في الحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي، وذلك باستخدام الآليات المختلفة والمبادرات التي قام بها كل من الدولة والبنك المركزي من أجل دمج هذا القطاع داخل المنظومة الرسمية لما يمثله من أهمية كبيرة تساعد على تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي، ونظرا لأن الاقتصاد غير الرسمي يتمثل في الكثير من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أصبح هناك منظومة ضريبية من أجل تقديم الحوافز الضريبية والإعفاءات لتلك المشروعات وايضا القيام بتسجيل تلك المشروعات في المنظومة الضريبية، وصدور قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠الداعم للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

## اشكالية البحث:

ما هي متطلبات التحول الرقمي للحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي، وإذا توافرت المتطلبات وآليات التنفيذ هل سينجح التحول الرقمي في الحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي ودمجه داخل الاقتصاد الرسمي.

## فرضيات البحث:

- ❖ هل هناك اسباب لزيادة نمو الاقتصاد غير الرسمي
- ❖ هل يقوم التحول الرقمي بالقضاء على الاسباب التي ينتج عنها الاقتصاد غير

الرسمي.

❖ هل هناك متطلبات لنجاح التحول الرقمي.

**أهمية البحث:**

توضيح أهمية التحول الرقمي في الحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي باستخدام الآليات والمتطلبات المختلفة.

**أهداف البحث:**

❖ توضيح أهمية الاقتصاد غير الرسمي.

❖ توضيح أهم مؤشرات الاقتصاد غير الرسمي في مصر.

❖ توضيح أهمية التحول الرقمي في الحد من الاقتصاد غير الرسمي.

❖ توضيح أهم المتطلبات والآليات لدمج الاقتصاد غير الرسمي داخل المنظومة الرسمية.

**منهج البحث:**

يتضمن البحث المنهج الاستقرائي الوصفي لتوضيح دور التحول الرقمي في الحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي.

**خطة البحث:**

سوف يتم تناول هذا البحث من خلال فصلين الفصل الأول إطار نظري لكل من الاقتصاد غير الرسمي والتحول الرقمي، وذلك من خلال مبحثين المبحث الأول يتناول ماهية الاقتصاد غير الرسمي، أنواعه، خصائصه، اسباب نموه، آثار الاقتصاد غير الرسمي، أما المبحث الثاني سوف يتناول ماهية التحول الرقمي، أثار التحول الرقمي، متطلبات التحول الرقمي، أهمية التحول الرقمي، مقومات التحول الرقمي.

الفصل الثاني يتناول التحول الرقمي ودوره في الحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي، وذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول طرق تقدير الاقتصاد غير الرسمي، جهود الدولة لدمج القطاع غير الرسمي، الاجراءات اللازمة لدمج القطاع غير الرسمي مع القطاع الرسمي، المبحث الثاني يتناول محاور تطبيق التحول الرقمي، مؤشرات التحول الرقمي، مبادرات البنك المركزي المصري لدعم البيئة التنظيمية المالية.

# الفصل الأول
# إطار نظري لكل من الاقتصاد غير الرسمي والتحول الرقمي

يمثل التحول الرقمي ضرورة في الدول النامية وذلك من أجل مواكبة التطورات العالمية في مجال التقنيات الحديثة، كما يمثل الاقتصاد غير الرسمي نسبة كبيرة من الاقتصاد، لذلك يجب معرفة مفهوم كل من الاقتصاد غير الرسمي والتحول الرقمي، وما يترتب على هذا المفهوم من خصائص، اثار، انواع، متطلبات كل ذلك في المباحث الآتية.

## المبحث الأول
## ماهية الاقتصاد غير الرسمي

يضم الاقتصاد غير الرسمي أنشطة ذات قيمة سوقية من شأنها زيادة الايرادات الضريبية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي إذا تم تسجيل هذه الأنشطة داخل الاقتصاد الرسمي، كما يحتل مكانة كبيرة بجانب الاقتصاد الرسمي، ويعد الاقتصاد الرسمي ظاهرة يعاني منها معظم بلدان العالم على اختلاف درجة تقدمها الاقتصادي، وقد ازداد حجم انتشار الاقتصاد غير الرسمي بشكل واسع مما ادى إلى تدارك خطورة الوضع لكونه يشكل معدلات عالية من الناتج المحلي الإجمالي.

### ماهية الاقتصاد غير الرسمي:

لقد تعددت التعريفات التي تناولت الاقتصاد غير الرسمي وذلك لاستعمال هذا المصطلح في مجالات عديدة لذلك نذكر بعض التعريفات التي تناولته.[1]

(١) منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: الدورة العامة العادية، ٢٤ جوان ٢٠٠٤ القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق، ص ٥.

**التعريف الأول:**

المعاملات والأنشطة غير الظاهرة وغير المحسوبة في الحسابات الاقتصادية القومية وغير المسجلة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة

**التعريف الثاني:**

نشاطات لا شرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، تُمارس من خلال أفراد أو جماعات محترفة هدفها الأساسي الربح السهل والسريع.

**التعريف الثالث:**

الأنشطة المولِّدة للدخل والتي لا تُسجل من ضمن حسابات الناتج المحلى الإجمالي؛ لتعمد إخفائها أو التهرب من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عنها، ولأنها مخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد، ويمكن تعريفه من خلال التعريفات السابقة على أنه ذلك القطاع الذي يضم وحدات الإنتاج غير الرسمية وغير المسجلة لدى المصالح الضريبية، وتتكون من شقين شرعي وغير شرعي ويتميز بخصائص تميزه عن الاقتصاد الرسمي كالتنظيم، والإنتاجية، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الائتمانية، ويشمل الحضر والريف؛ وأصحابه لا يثقون بقوة القانون، وتُسهم أنشطته في الناتج المحلي الإجمالي[1].

(١) مجد ميخائيل ميخائيل – اقتصاد الظل في سورية وآليات علاجه دراسة تحليلية مقارنة لتجارب تاريخية ٢ آيار ٢٠١٥، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، ص١٥.

## تعريف صندوق النقد الدولي للاقتصاد غير الرسمي:

الاقتصاد الذي يحمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي يجب أن تخضع للضريبة إذا أُبلغت بها السلطات الضريبية. (١)

## تعريف مفوضية الاتحاد الإفريقي:

الاقتصاد الذي يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلها عادة، ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية والمردودية كما أن لها وصولا محدودا إلى الأسواق والتسهيلات الائتمانية والتدريب الرسمي والخدمات العامة ولها مباني صغيرة أو غير ثابتة ولا تحظى بالاعتراف، والدعم، والتنظيم من قبل السلطات العامة ولا تتقيد باللوائح، والحماية الاجتماعية، والتشريعات الخاصة بالعمالة، أو أحكام السلامة الصحية. (٢)

## أنواع الاقتصاد غير الرسمي (٣)

**يصنف الاقتصاد غير الرسمي إلى نوعين طبقا لمبدأ المشروعية**

---

(١) فريدريك شنايدر، دومينيك إنستى: الاختباء وراء الظلال " نمو الاقتصاد الخفي " سلسلة قضايا اقتصادية، العدد٣٠، آزار ٢٠٠٢، صندوق النقد الدولى، واشنطن، ص٢، نسخة إلكترونية.

(٢) لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في أفريقيا متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشئون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في أفريقيا وثيقة رقم LSAC EXP-5-SAI553 أديس أبابا، إثيوبيا، ٢٨ سبتمبر – ٢ أكتوبر ٢٠٠٩، ص٣.

(٣) ليلي حامد المطيري – أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ٢٠١٤، كلية إدارة الأعمال، جلمعة الملك سعود، ص٦.

أنظر أيضـًا: محمد وحيد حسن – علاء وجيه مهدى – دور الاقتصاد الخفي في التنمية المستدامة دراسة تحليلية – مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد ١٦ العدد الخامس ج٢/ ٢٠٢٠ المؤتمر العالمي الرابع – الاقتصاد الخفي وإدارة الأزمات، ص٣٦٢.

١- **الاقتصاد غير الرسمي المشروع**: يحتوي على أنشطة اقتصادية تنتج سلعا، وخدمات مشروعة، ولا تخالف أنظمة وقوانين الدولة؛ ولكنها غير معلنة ومجهولة بالنسبة للدولة، ويتولد عنها دخول غير واضحة للجهات الرسمية في الدولة، ومن ثم لا تسجل في حسابات الدخل القومي؛ ومن أمثلتها قطاع الصناعات الصغيرة، والتجارة الداخلية، وأيضا القطاع الحرفي والمهني.

٢- **الاقتصاد غير الرسمي غير المشروع**: يتضمن أنشطة اقتصادية مخالفة لأنظمة وقوانين البلد، إلى جانب الأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات غير مشروعة، ويمكن تقسيم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي غير المشروع إلى ثلاثة أقسام:

- الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير المشروعة.
- الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين البلد.
- الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة

أ- **الأنشطة المنتِجة للسلع والخدمات غير المشروعة**: هي الأنشطة التي تجرّمها معظم القوانين في العالم من أمثلتها تجارة السلاح، وتجارة المخدرات، وتجارة الاعضاء، وتجارة البشر، وتهريب الأموال.

ب- **الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين البلد**: تشتمل على الأنشطة المخالفة للوائح التي تضعها البلد كأنشطة الرشوة، ولعب القمار، وأنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي، وذلك في البلدان التي تتبع نظاما إداريا للرقابة على

الصرف الأجنبي[1].

ج - **الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة:** تشتمل على الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة في العمالة المخالفة لبعض الشروط الواجب توافرها في العمل كالعمر، وأوقات، العمل، وتناسب العمل مع الإمكانيات المتاحة للعمال وقد أطلق عليه البعض مسمى الاقتصاد الرمادي وهي المنطقة التي يلتقي فيها الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي وهو يشمل عمليات محرمة قانونا ولا تُمارس بشكل علني أو شرعي، فضلا عن دفع مستحقاتها الضريبية للبلد[2].

## خصائص الاقتصاد غير الرسمي:

**وضعت منظمة العمل الدولية مجموعة من الخصائص للاقتصاد غير الرسمي[3]**

١- انخفاض الدخل نتيجة قلة العوائد من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي لا تفرض عليها ضرائب.

٢- انعدام توافر الأمان الوظيفي وذلك لاحتمال العرض للطرد في أي وقت.

٣- هناك تمييز بين الأطفال والنساء والشباب.

٤- طول ساعات العمل بسبب انخفاض الدخل والاعتماد على الأعمال كثيفة اليد العاملة.

---

(١) عبد المطلب عبد الحميد – الاقتصاد الخفي وغسل الأموال والفساد " العلاقة الجهنمية " الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠١٣، ص ص ٧٦- ٧٩.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٧٦-٧٩.

(٣) مجد ميخائيل ميخائيل – مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦ - ١٧.

٥- قلة الانضمام إلى الضمان الاجتماعي أو عدمه، فالعاملون لا يتمتعون بالتأمين الصحي ولا يستفيدون من منح التقاعد أو التأمين على الأمراض أو البطالة.

٦- مستوى التدريب منخفض.

٧- انعدام السلامة المهنية بسبب ظروف وشروط العمل.

٨- أساليب الإنتاج كثيفة العمالة.

٩- المهارات المكتسبة غالبًا ما تكون خارج التعليم الرسمي.

١٠- قلة أو عدم التمتع بالحصول على المنافع العامة والخدمات مثل القروض والمعلومات التجارية والتدريب.[1]

## أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي:

هناك العديد من الأسباب التي ينتج عنها الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم كافة، وتعدد هذه الأسباب يرجع إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على مستوى كل دولة، واختلاف التشريعات في كل دولة، ويمكن توضيح أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي في الأسباب الأتية:

١- **مستويات دخول الأفراد:** من أسباب زيادة الاقتصاد غير الرسمي انخفاض مستوى دخول الأفراد، هذا يجعل الأفراد يضطرون إلى العمل في الخفاء واخفاء جانب من دخولهم حتى يتمكنوا من مواجهة ارتفاع الأسعار والمحافظة على مستوى

(1) Elizabeth Stuart، Emma Samman and Abigail Hunt، Informal is the new normal improving the lives of workers at risk of being left behind، January 2018 working paper 530. P.14

المعيشة.[1]

٢- **معدلات الضرائب والمساهمة في الضمان الاجتماعي**: ارتفاع معدلات الضرائب تعتبر من أهم الأسباب المشجعة لنشوء الاقتصاد غير الرسمي حيث تمثل الضرائب جزءاً من تكلفة السلعة أو الخدمة وبالتالي فإن ارتفاعها يؤدى إلى ارتفاع التكلفة.[2] هذا يؤثر سلبا على تسويق المنتج؛ نظرا لارتفاع السعر خاصة إذا كان هناك منافسة في السوق غير الرسمي التي ستكون تكلفتها أقل من تكلفة المنتج في السوق الرسمي الخاضع للضريبة، الأمر الذي يدفع العميل إلى البحث عن الحيل والثغرات للتهرب من دفع الضريبة كليا أو جزئيا، و هناك دراسات تؤكد أن أسعار الضرائب ليست هي العامل الوحيد للتهرب الضريبي ولكن هناك عوامل وأسباب أخرى تتعلق بالضرائب أهمها.[3]

- الإدارة الضريبية تتميز بالضعف من حيث الكوادر البشرية القادرة على تحمل المسئولية وتعمل على تطبيق أحكام التشريعات الضريبية دون تحيز.
- العقوبات المقررة في النظم الضريبية السائدة؛ لأن قرار المشاركة في الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي يتوقف على الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها

---

(١) عمر مفتاح الساعدي – أنور عبد الكريم البصير، اقتصاد الظل ومظاهر وجوده في الاقتصاد الليبي – مجلة الدراسات الاجتماعية العدد ٣٧ يناير – يونيو ٢٠١٣، جامعة العلوم والتكنولوجيا، ص١٩٢.

(٢) عبد الحكيم الشرقاوي: التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود – دار الجامعة الجديدة – الاسكندرية ٢٠٠٦، ص ص ٢٨-٣٠.

(٣)عبد الحكيم الشرقاوي – المرجع السابق، ص ص ٢٨ -٣٠.

في حالة اكتشاف التهرب الضريبي وبين العائد التي من الممكن الحصول عليه نتيجة للتهرب الضريبي.

- أنواع الضرائب المفروضة حيث تشير الدراسات إلى أن نمو الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية يعود إلى الضرائب على الصادرات والواردات، أما في الدول المتقدمة فيعود إلى ارتفاع الضرائب على الدخل وإلى الضرائب غير المباشرة، الضرائب على الأرباح، والتحويلات الرأسمالية.
- انعدم العدالة في توزيع الدخل والخدمات العامة ويعنى ذلك شعور العميل بعدم الرضا عن سياسة الإنفاق العام التي تتبعها الحكومة.

٣ - **سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي والمغالاة في فرض القيود واللوائح**: من أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي سيطرة الدولة وهيمنتها على النشاط الاقتصادي وتعقيد الإجراءات الادارية وزيادة القيود الحكومية المفروضة على تأسيس وممارسة الأنشطة الاقتصادية وذلك متمثل في الآتي[١]:

- اللوائح التي تنظم منح تراخيص مزاولة الأنشطة الاقتصادية.
- القيود على حركة البيع والشراء، الأسعار، التصدير والاستيراد.
- اللوائح المنظمة لتحديد الأجور وساعات العمل الاضافي وإجراءات التعاقد وترك الخدمة.

(١) ناجى ميخائيل حبيب، الاقتصاد الخفي وفاعلية السياسات المالية والنقدية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد ١٥ العدد ٦ – ١٩٩١ جامعة المنصورة، ص١٠٤.

- اللوائح الخاصة بمواصفات أماكن العمل، الأمن الصناعي، التأمينات الصحية والاجتماعية للعاملين.
- القيود المفروضة على أسواق المال والنقد الأجنبي كل هذه القيود تشجع الأفراد والمؤسسات على البحث عن الثغرات من أجل تجنب هذه الضوابط والابتعاد عن هذه القيود من قبل الحكومة وبالتالي التحول إلى الاقتصاد غير الرسمي.

٤- **التدخل الحكومي في جهاز الأسعار**: نجد أن في معظم الدول النامية نظام الأسعار لا يعكس مستوى الندرة الحقيقية للموارد الاقتصادية في الدولة، وهذا راجع إلى تدخل الحكومة بصورة مباشرة في آلية السوق عن طريق التسعير الجبري واتباع سياسة الدعم وغيرها من التدخلات في ظل عدم وجود مرونة للجهاز الإنتاجي تؤدي إلى وجود فائض في الطلب، ولجوء المستهلك إلى تخزين السلعة، الأمر الذي شجع نمو الاقتصاد غير الرسمي وذلك اما من خلال إعادة البيع بصورة غير قانونية، أو محاولة الإنتاج في ظل نطاق الاقتصاد غير الرسمي. [١]

٥- **عجز الموازنة العامة للدولة**: هو عبارة عن زيادة النفقات عن الإيرادات وبالتالي فإن الدولة سوف تبحث عن مصادر أخرى لتمويل وسد هذا العجز من خلال مصادر متنوعة مثل فرض ضرائب أو رسوم جديدة، أو رفع أسعار الضرائب وبالتالي زيادة التهرب الضريبي من العملاء، وبالتالي زيادة نمو الاقتصاد غير الرسمي. [٢]

---

(١) أحمد أبو لسين، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٢)أحمد أبو لسين، الاقتصاد الخفي (ماهيته، طرق تقديره، آثاره) مجلة الاقتصاد والعلوم السياسة، السنة الثالثة – العدد الخامس ٢٠٠٦، جامعة الفاتح، ص٤٧

٦- **عدم كفاءة مؤسسات الدولة في تطبيق اللوائح والتشريعات:** تعتبر عدم كفاءة مؤسسات الدولة في تطبيق اللوائح والتشريعات مناخا خصبا لنشوء الفساد ونمو الاقتصاد غير الرسمي وذلك لعدم قدرة السلطة التنفيذية على تنفيذ تلك اللوائح والقوانين بصورة حازمة [١].

٧- **دور المشروعات الصغيرة:** للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور هام في الاقتصاد فهي تساعد على توفير فرص عمل والحد من البطالة وتحسين مستوى المعيشة، ولكن وجودها وانتشارها بعشوائية دون وجود آلية مناسبة لتنظيمها والاستفادة منها يجعلها بيئة خصبة لنمو الاقتصاد غير الرسمي؛ حيث إنها تعتمد على التعامل بالنقود السائلة وقلة اعتمادها على النظم المصرفية والائتمانية الأمر الذي من شأنه تسهيل عملية التهرب الضريبي، وذلك لعدم وجود سجلات ضريبية تسجل نشاط تلك المشروعات. [٢]

٨- **الاستيعاب المحدود للعمالة الفائضة:** إن عدم استيعاب الاقتصاد الرسمي للعمالة يساعد في نمو الاقتصاد غير الرسمي، وكذلك القدرة المحدودة للزراعة، هذا مع ارتفاع معدلات النمو السكاني، حيث يميل الاقتصاد غير الرسمي إلى استيعاب الزيادة في القوى العاملة المتنامية في المناطق الحضرية. [٣]

---

(١) طارق العربي، اقتصاد الظل (أسبابه، طرق تقديره، آثاره، سبل معالجته) مجلة الاستاذ نقابة أعضاء هيئة التدريس – جامعة الفاتح ٢٠١٠، ص ٧.

(٢) أحمد أبو لسين – المرجع السابق، ص٤٨.

(3)MARILYN CARR، MARTHA ALTER CHEN، Globalization and the Informal Economy: How global trade and

**٩- دخول المزيد من النساء إلى أسواق العمل: نظرا** لتواجد أعداد متزايدة من النساء اللواتي يدخلن أسواق العمل خارج الزراعة؛ على الرغم من أن العديد من النساء تمتلك أو تدير مشاريع متناهية الصغر، فإن عدد قليل من سيدات الأعمال يدخلن الاقتصاد الرسمي فعليا بالإضافة إلى ذلك تميل المرأة إلى المشاركة في الاقتصاد غير الرسمي عندما تُحرم من الوصول أو الحق في امتلاك الممتلكات أو الأراضي[١].

## آثار الاقتصاد غير الرسمي:

يوجد العديد من الأثار للاقتصاد غير الرسمي وتتمثل هذه الآثار في آثار إيجابية وآثار سلبية.

**أولاً – الأثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي:**

**للاقتصاد غير الرسمي آثارا إيجابية تعود على المجتمع وهي كالآتي** [٢]:

١- يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل

٢- يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات

٣- يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد خاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية

٤- إن انخفاض تكلفة فرصة العمل في هذا القطاع قد تساهم في خلق فرص عمل كثيرة مولدة لفرص عمل أخرى، وبالتالي زيادة دخول الأفراد

**ثانيـًا- الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي:**

١- يظهر تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد من خلال تأثيره على توزيع الدخول

---

investment impact on the working poor، May 2001، ILO. p.14.

(1)KRISTINA FIODMAN DECKER The informal Economy fact finding study، sida، March 2004، p.10.

(٢) محمد أحمد عباس، الاقتصاد غير الرسمي في مصر المشكلات والحلول، أوراق سياسية، المعهد المصري للدراسات ٢٠ مارس ٢٠١٩، ص١١.

من خلال التهرب الضريبي حيث يعيد توزيع الدخول بطريقة عشوائية. [1]

٢- يؤثر على تخصيص الموارد وبالتالي الكفاءة الاقتصادية من خلال اتجاه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من أجل التهرب من الضرائب فينتج عن ذلك إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة الخاضعة للضريبة، والأقل كفاءة التي لا تخضع للضريبة وذلك يخفض مستوى الكفاءة في الاقتصاد. [2]

٣- نقص الإيرادات العامة وذلك نتيجة لنقص الإيرادات الضريبية نتيجة التهرب الضريبي، وهذا يزيد من عجز الموازنة العامة للدولة.

٤- انخفاض معدلات نمو الدخل القومي.

٥- عدم وجود إطار مؤسسي يتم من خلاله تنظيم المشاركة في الضمان الاجتماعي وتحديد الحالات الطارئة، الحقوق، تجميع الفوائد والاقساط.

٦- نتيجة لظروف العمل السيئة ممكن أن يتعرض العمال لأمراض تؤثر على صحتهم سواء كانوا يمارسون العمل في أماكن مفتوحة أو أماكن غير معروفة.

٧- الضغط السكاني على المدن، انتشار العشوائيات، ضعف البنية التحتية

---

(١) عبد الحكيم الشرقاوي ، التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود، مرجع سبق ذكره، ص١٨١.

(٢) فريدريك شنايدر، دومنيك أنستى الاختباء وراء الظلال " نمو الاقتصاد الخفي " سلسلة قضايا – مرجع سبق ذكره، ص ٧.

# المبحث الثاني
# ماهية التحول الرقمي

يعتمد العالم اليوم على التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا في كافة المجالات في الحياة واصبحت الخدمات والصناعة معتمدة على التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا لتحسين المعيشة وتحسين جودة المنتجات.

## تعريف التحول الرقمي:

يمكن تعريف التحول الرقمي على أنه استخدام التقنيات الرقمية الجديدة مثل الوسائط الاجتماعية أو تكنولوجيا الهاتف المحمول، لتحسين الاعمال الرئيسية [١].

أو هو استخدام التكنولوجيا لتحسين أداء المؤسسات[٢].

التحول الرقمي هو إعادة تنظيم أو استثمار جديد في نماذج التكنولوجيا والأعمال لإشراك العملاء بشكل أكثر فاعلية[٣].

التحول الرقمي هو التأثيرات المجمعة للعديد من الابتكارات الرقمية التي تجلب جهات فاعلة جديدة. وهو ايضا شبكة متسقة لجميع القطاعات الاقتصادية وتكيف الجهات الفاعلة في الظروف الجديدة للاقتصاد الرقمي، هو تنظيم يدمج التقنيات الرقمية والعمليات التجارية في الاقتصاد الرقمي. كما يشمل التحول الرقمي التغيرات المرتبطة بتطبيق التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب المجتمع البشري، واخيرا التحول

(1) Fitzgerald، M.، Kruschwitz، N.، Bonnet، D.، & Welch، M. (2014) Embracing digital technology: A new strategic imperative *MIT Sloan Management Review*، *55*(2)، p 2

(2) Westerman، G.، Calméjane، C.، Bonnet، D.، Ferraris، P.، & McAfee، *A. (2011). Digital transformation: A roadmap for billion-dollar organizations (pp. 1–68). MIT Sloan Management، MIT Center for Digital Business and Capgemini Consulting، p5*

(3) Hinings، B.، Gegenhuber، T.، & Greenwood، R. (2018). Digital innovation and transformation: An institutional perspective *Information and Organization*، *28*(1)، p53

الرقمي هو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس عند تنفيذ الأتمتة فقط، ولكن في حالة إنشاء قدرات جديدة بشكل اساسي في الأعمال التجارية والحكومية وفي حياة الناس والمجتمع[1].

**آثار التحول الرقمي [2]:**

١- يساعد بصورة اساسية في أتمتة الإجراءات والعمليات، التي بدورها تعزز الكفاءة التشغيلية والتي تتضمن تخفيض أعباء الموازنات، وتقليل تكاليف المعاملات وهذا يؤثر على الانتاجية بصورة إيجابية.

٢- يعمل على خلق فرص جديدة للعمل من خلال ازدهار مجالات جديدة للمشروعات.

٣- توفير الخدمات العامة للمواطنين جودة، وامكانية الوصول للمواطنين على مدار الساعة في أماكن مختلفة وهذا يعمل على تحسين مستوى الخ\مات والتفاعل بين المواطنين والحكومة.

٤- هناك أثارا للتحول الرقمي انعكست على العلاقات الإنسانية والسلوكيات الفردية وذلك من خلال تسهيل المشاركة الاجتماعية والاتصالات، لذلك يجب تعزيز ذلك الجانب وتفادي نتائجه السلبية.

---

(1) Sascha Kraus، Paul Jones، Norbert Kailer، Alexandra Weinmann، Nuria Chaparro-Banegas، and Norat Roig-Tierno، Digital Transformation: An Overview of the Current State of the Art of Research، July-September 2021، DOI: 10.1177/21582440211047576، p 4

(٢) الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي، جامعة الدول العربية، الطبعة الثانية، الاصدار رقم ٠،٣ يناير، ص ٢٩

## متطلبات نجاح التحول الرقمي[1]:

١- يجب رقمنه الشركات الفردية على المستوى الجزئي والمستوى الكلي وأيضا رقمنه شركاء الأعمال في وقت واحد.

٢- نضج الأمن السيبراني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: حيث إنه يجب أن تتمتع الشركات الصغيرة والمتوسطة بدرجة معينة من القدرات الإلكترونية، هذا لأن هجمات الأمن السيبراني التي تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة سريعة الوتيرة، لذلك يعتمد نجاح جهود التصنيع الرقمي على وجود أمن سيبراني كاستراتيجية مؤسسية مركزية للشركات الصغيرة والمتوسطة، بغض النظر عن حجم الشركة يجب أن يكون لكل مصنع يسعى إلى الرقمنه شامل مبادرات الأمن السيبراني المصممة لخصوصيات البنية التحتية الخاصة بها.

٣- التقييم المسبق للجاهزية الرقمية: يمكن أن يساعد التقييم المسبق للاستعداد للرقمنه الشركات الصغيرة والمتوسطة على إدراك ما إذا كانت هناك لديهم الكفاءات المطلوبة في اتخاذ الخطوات الأولية مثل تحليل التكلفة الرقمية أو رسم خرائط الطريق الاستراتيجية.

٤- الدعم الخارجي للرقمنة: لا يزال معدل التقنيات الرقمية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية منخفضا وذلك بسبب الموارد المالية ورأس المال البشري والفجوات في المهارات، لذلك يجب ان تتبع الحكومة سياسات داعمة مختلفة لتعزيز الرقمنة.

(1) Morteza Ghobakhloo، Mohammad Iranmanesh، Digital transformation success under Industry 4.0: a strategic guideline for manufacturing SMEs، ournal of Manufacturing Technology Management، Vol. 32 No. 8، 2021، DOI 10.1108/JMTM-11-2020-0455، pp 1539-1540

٥- خبرة المعلومات والتكنولوجيا الرقمية: تنفيذ التقنيات الرقمية والتصنيعية المتقدمة يتطلب اندماج العالمين الافتراضي والمادي، لذلك هندسة البرمجيات، تحليل البيانات، علم التحكم الآلي ضرورة لضمان التحول الرقمي، ومع ذلك معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة تعاني من نقص الخبرة اللازمة لتنفيذ ذلك.

٦- جاهزية المعلومات والتكنولوجيا الرقمية: يعتمد ذلك على تطبيق التقنيات الرقمية المتقدمة وذلك من خلال قدرة الشركات على دمج الحلول الرقمية الجديدة بسلاسة في الحلول

٧- جاهزية المعلومات والتكنولوجيا الرقمية: لا تقتصر الرقمية على تطبيق التقنيات الرقمية المتقدمة فقط وانما تعتمد على دمج الحلول الرقمية الجديدة بسلاسة في الشبكات القديمة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لإنشاء نظام رقمي متماسك.

٨- الكفاءة الإدارية للتحول الرقمي: يجب على الإدارة العليا في الشركات الصغيرة والمتوسطة امتلاك الرؤية الاستراتيجية اللازمة لتوجيه جهود التحول الرقمي في التصنيع بشكل أفضل.

## أهمية التحول الرقمي:

تتجه مصر إلى خلق بيئة رقمية اساس التعامل بها التقنيات الرقمية، وذلك باستخدام التكنولوجيا، المنتجات المالية الحديثة، وقامت مصر بالفعل بأنشاء مجلس المدفوعات الرقمية في عام ٢٠١٧، كما أطلقت مصر استراتيجية التقنيات المالية عام ٢٠١٩، وهذا سوف يؤدي إلى تحقيق التالي:[١]

(١) أحمد إبراهيم عبد العال حسن، اقتصاد المدفوعات الرقمية كوسيلة للحد من الفساد ودفع عجلة التحول الرقمي للاقتصاد المصري، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، العدد

١- يساعد في خلق فرص عمل جديدة ويعمل على النمو والازدهار للمشروعات التجارية.

٢- زيادة قدرة الحكومة على تقديم الخدمات للمواطنين بسهولة ويسر وجودة من خلال الابتكارات المالية الحديثة.

٣- يؤثر تأثيرا ايجابيا على زيادة الانتاجية من خلال اتمتة العمليات والاجراءات التي تعمل على تخفيض الموازنات وزيادة القدرة التشغيلية.

٤- تسهيل الاتصالات والمشاركة المجتمعية والتي تنعكس ايجابيا على العلاقات الاجتماعية في المجتمع.

كما قام جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتأكيد على أن التحول الرقمي في الخدمات والتمويل والدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعدها في استخدام التطبيقات الحديثة حيث تقوم بتقديم جزء من خدماتها من خلال الاقتصاد الرقمي، وسوف يتم التوسع في مجال تقديم مجموعة من الخدمات غير المالية خلال الفترة القادمة اعتمادا على التطبيقات التكنولوجية، وتتمثل تلك الخدمات غير المالية في برامج ريادة الأعمال التي يتم تنفيذها مع منظمة العمل الدولية ويتم اتاحة تلك البرامج من خلال الانترنت، وهناك ايضا خدمات مالية تتمثل في تقدم الشباب للحصول على تمويل لمشروعاتهم من خلال الموقع الالكتروني لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالفعل قام الجهاز باتخاذ الخطوات التنفيذية لتفعيل قيام عملاء

---

السابع والثلاثون، أبريل ٢٠٢٢ ص ٢٢٣٨.

الاقراض المباشر بسداد الأقساط من خلال الوسائل التكنولوجية المختلفة وعن طريق شرطة متخصصة في هذا المجال بهدف التيسير عليهم، لذلك نجد أن التحول الرقمي يساعد المواطنين في الحصول على الخدمات المختلفة دون الحاجة إلى التنقل إلى مكان تأدية الخدمة وهذا سوف يساعد في الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي، كما يساعد التحول الرقمي في تحقيق مزايا للمشروعات والخدمات.

## مقومات التحول الرقمي:

منظومة الدفع الالكتروني: تعتبر منظومة الدفع الالكتروني هي أحد مقومات التحول الرقمي، وذلك لأنها تساعد في رفع كفاءة التحصيل الضريبي للدولة، كما تساعد في الحد من التهرب الضريبي، الحد من عمليات غسيل الأموال، الرشوة، الفساد والمساهمة في ضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، كما تساهم في ضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي في الدولة، كما تساهم في تخفيض تكلفة طباعة النقود، تخفيض المخاطر المتعلقة بسرقة أو فقد النقود الورقية.

نسبة المالكين للحسابات المصرفية: إن امتلاك حساب بنكي ضروري لكي يتم من خلاله دفع وتحصيل الفواتير الكترونيا، والدفع عبر الانترنت، كما تم تعديل اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الالكتروني المصري، والتي تضمنت إضافة خدمة الختم الإلكتروني أو ما يعرف بالبصمة الالكترونية.

**الايصال الإليكتروني** :يعتبر من أهم آليات وزارة المالية في تتبع عمليات البيع والشراء، وتسجيل كافة العمليات بقواعد بيانات مركزية لوزارة المالية، دون انتهاك لخصوصية المستهلكين، ولكن تلك الخدمة تساهم في حماية حقوق المستهلك والتأكد

من جوده المنتج وفقا للمواصفات والمقاييس العالمية.

# الفصل الثاني
# التحول الرقمي ودوره في الحد من الاقتصاد غير الرسمي في مصر

للتحول الرقمي دور اساسي في الحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي، لذلك يجب معرفة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر لكي نتصدى له من خلال استخدام التحول الرقمي، لذلك يجب توضيح مؤشرات القطاع غير الرسمي في مصر، الجهود التي تقوم بها الدولة لمج القطاع غير الرسمي باستخدام استراتيجية للدمج في المنظومة الرسمية باستخدام إجراءات الدمج على عدة محاور

## المبحث الأول
## طرق تقدير الاقتصاد غير الرسمي

لكي نقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدولة نواجه العديد من الصعوبات بسبب عدم معرفة قياس شيء يتم في الظل، فلا يمكن لشخص يعمل في الاقتصاد غير الرسمي أن يقوم بتقديم معلومات عن نشاطه غير المشروع أو غير الرسمي، كما يوجد أيضا أنشطة مشروعة ولكن أصحابها لا يعرفون التزاماتهم تجاه الدولة، أو لا يمسكون دفاتر محاسبية أو سجلات ضريبية، وأيضا نتيجة لقلة رأس المال المستخدم في تلك المشاريع، مثل المرأة التي تربى الدواجن أو الماشية أو عندها ماكينة خياطة تتربح وتكسب جيداً ولكن لا تدخل ضمن الاقتصاد الرسمي نتيجة لعدم تسجيل هذا المشروع أو عدم دراية الدولة وكذلك السباك، النجار، المزارع، الكهربائي، والمُدرِّس ولكن هذه الأنشطة تترك أثرا في الاقتصاد الرسمي وتتباين تقديرات الاقتصاد غير الرسمي حسب الطريقة المتبعة في التقدير وليست هناك طرق مثلى يمكن اختيارها بسبب الافتقار إلى المعلومات الكافية حول الاقتصاد غير الرسمي؛ فكل منهج يتسم

بجوانب قوة وضعف، وتتحدد الطرق المتفق عليها عموما في ثلاث مناهج: المناهج المباشرة، والغير مباشرة، والنماذج.

**طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي:**

١ - **المناهج المباشرة:** تستخدم في الحصول على معلومات عن الاقتصاد غير الرسمي مباشرة عن طريق العاملين فيه وتنقسم هذه المناهج المباشرة بدورها إلى طريقتين[١]:

أ- **طريقة المسح بالعينة:** من خلال تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع البيانات التي يتم المسح عليها بحيث تكون العينات مختارة ومصممة بشكل جيد، ويقوم المسح على أساس إجابات تطوعية لعدد من الأفراد محل البحث الذين يكونون في الغالب ليسوا على استعداد للإدلاء بالمعلومات المطلوبة وبالتالي تكون الإجابات غير دقيقة؛ ولذلك يجب أن تُنتقد تلك البيانات، وتُدرَس، وتُعالج؛ لأنها سريعة التقلب بطبيعتها، ولكن هذه الطريقة تتميز بالمعلومات التفصيلية التي يمكن الحصول عليها عن هيكل الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي وطبيعة العمالة فيه.

ب- **طريقة تدقيق الحسابات الضريبية:** من خلال هذه الطريقة يمكن أن يتم الكشف عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، من خلال تحليل التناقضات الموجودة بين الدخل المصرح به للسلطات الضريبية والدخل الحقيقي.[٢]

وتقوم السلطات المالية بالكشف عن التهرب الضريبي باختيار عينة من الأشخاص، وتطلب منهم الإقرار عن دخولهم الحقيقية الخاضعة للضريبة، من خلال الاختلافات

(1) Dennis Ducke، Gabor IVANY Mark KAN : the shadow Economy – A critical Analysis p.16

(٢) عبد الحكيم الشرقاوي – مرجع سبق ذكره، ص٥٧.

بين الدخول والفحص الدقيق لها يتم التوصل إلى نسبة التهرب الضريبي ومن ثم حجم الاقتصاد غير الرسمي.

ولكشف التهرب الضريبي تختار السلطات المالية عينة من أشخاص، وتجبرهم تحت ضغط العقوبات على الإقرار عن دخولهم الخاضعة للضريبة، ومن خلال الاختلافات بين الدخول المبلّغ عنها، والدخول الحقيقية، ومن خلال الفحص الدقيق والمراجعة يتم التوصل إلى نسبة التهرب الضريبي ومن ثم إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي، وهناك دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية على عينة مكونة من وفي دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية على عينة مكونة من ٥٠٠٠٠فرد من دافعي الضرائب، تمت مراجعة وتدقيق حساباتهم، تبين أن عملية إخفاء المستوى الحقيقي للدخل يرتفع لبعض الأفراد إلى مستويات خطيرة ربما تصل إلى ٦٠٪ ، والمشكلة في هذه الطريقة هي أن أفراد العيينة لم يتم اختيارهم بطريقة عشوائية ولكن تم الاختيار على أساس من هم الأكثر احتمالاً من غيرهم لأن يتهربوا من الضرائب وبناء عليه فالنتائج المتحصل عليها غير ممثلة للمجتمع ككل.[1]

**- المناهج غير المباشرة**

هي المناهج التي تستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة لتطور الاقتصاد غير الرسمي وتسمى أيضا بمناهج المؤشرات وهي في الغالب داخلة في الاقتصاد الكلى وتتضمن خمس مؤشرات تترك آثارا على الاقتصاد غير الرسمي.

(١)عبد الحكيم الشرقاوي – مرجع سابق، ص٥٧.

أ- **إحصاءات الحسابات القومية:** من خلال إحصاءات الحسابات القومية يتم تقدير النمو في الاقتصاد غير الرسمي على أساس الاختلاف الموجود بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات الوطنية ويقوم هذا المدخل على فرض أن أفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة وأن جانبا من هذه الدخول لا يتم الافصاح عنه أو على الأقل يتم إخفاء جانبا منها لكن هذه الدخول سوف تتحول عاجلاً أم آجلاً إلى إنفاق، وبالتالي فإن الفجوة بين الدخل والإنفاق يمكن استخدامها كمؤشر على حجم الاقتصاد غير الرسمي وإذا ما تم قياس عناصر الإنفاق دون حدوث أخطاء فإن هذا المؤشر يعطى تقديرا جيدا عن الاقتصاد غير الرسمي، ولكن هناك انتقادات موجهة لهذا المنهج فهو أن كل الأخطاء المتخفية وراء حسابات الناتج الوطني تسبب خطأ في الإحصاءات وبالتالي عدم دقة في تقديرات الاقتصاد غير الرسمي.[1]

ب- **إحصاءات القوى العاملة:** انخفاض مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي يعتبر مؤشرا على زيادة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وذلك مع افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما وبالتالي فإن انخفاض حجم المشاركة في الاقتصاد الرسمي يمكن اعتباره مؤشرا عن تزايد الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي، وأحد نقاط ضعف هذا المنهج تكمن في الاختلافات في نسب المشاركة

ج- **منهج المعاملات** [2]: هذا المنهج طور من خلال فيغ Feige ويقوم هذا المنهج على

(1) Dennis Ducke، Gabor IVANY Mark KAN : the shadow Economy – A critical Analysis p.18.

(2) Fredrich Schneider: shadow Economies and Corruption all over the world : New Estimation for 145 countries ، July 2007، p.39.

افتراض أن هناك علاقة ثابتة عبر الزمن بين حجم المعاملات والناتج الإجمالي كما يتضح من معادلة فيشر Fisher " **M * V = P * T** "

حيث **M**: كمية النقود (الرصيد النقدي المتاح)

**V**: سرعة دوران النقود (سرعة تداول المعاملات)

**P**: المستوى العام للأسعار

**T**: إجمالي حجم المعاملات أو المبادلات (حجم المعاملات).

تعبر العلاقة **(P*T)** عن حجم المعاملات الكلية أو الطلب على النقوم أما العلاقة **(M *V)** تعبر عن الناتج الوطني الإجمالي الرسمي (الرسمي + غير الرسمي) أو غرض النقود [1].

ونتيجة لهذه العلاقة يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح إجمالي الناتج الوطني الرسمي من إجمالي الناتج الوطني الاسمي وهذا المنهج يفترض سنة أساس لا يوجد فيها اقتصاد غير رسمي وبالتالي نسبة القيمة النقدية للمعاملات **(P *T)** إلى الناتج الوطني الاسمي والذي يساوى في سنة الأساس الناتج الوطني الرسمي تكون ثابتة عبر الزمن كما يفترض هذا المنهج أن جميع المعاملات التي تتم في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي لابد وأن تكون معاملات نقدية وبالتالي تستبعد المعاملات التي تتم في صورة مقايضة.

أهم الانتقادات الموجهة لهذا المنهج أنه بالرغم من جاذبية هذه الطريقة من الناحية

(١) فريدريك شنايدر، دومنيك انستى – مرجع سبق ذكره، ص٧.

النظرية إلا أنها صعبة التطبيق وتحمل العديد من نقاط الضعف مثال ذلك:

افتراض سنة أساس لا يوجد فيها اقتصاد غير رسمي أو افتراض ثبات نسبة المعاملات في الناتج الوطني. [1]

**د- منهج الطلب على النقود**[2]:تم استخدم هذا المنهج في عام ١٩٥٨ من طرف (فيليب كاغان **Philip Cagan**) حيث قام بحساب مدى الارتباط بين الطلب على النقود وتشمل الضرائب كأحد أسباب الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩١٩ – ١٩٥٥ بعدها بعشرين عاما قام (غوتمان **Gutman**) في عام ١٩٧٧ باستعمال نفس المنهج لكن بدون إجراءات إحصائية، ويعتبر الطلب على النقود أحد الطرق المستخدمة بشكل كبير وتم تطبيقه في كثير من دول منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي (**OCDE**) وعل الرغم من استعمال هذا المنهج إلا أنه تعرض لعدة انتقادات، تتم كل المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي نقداً، أغلب الدراسات تركز على عامل وأحد فقط وهو عبء الضريبة كسبب في وجود الاقتصاد غير الرسمي، سلوك المكلفين تجاه سياسة الدولة والضريبة لم تؤخذ بعين الاعتبار لأن البيانات الموثوق بها في أغلب الدول غير متاحة، وقد أُثبت أن الزيادة في الطلب على النقود ترجع إلى انخفاض الطلب على الودائع وليس إلى الزيادة في النقود الناتجة عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

(1) Freidrich schnider، shadow Economies and Corruption all over the world: Ibid، p.41.

(2) Freidrich schnider; Dominik H. Enste، shado Economies: size، causes، and consequences، Journal of aconomic literature، vol. 38. No.1 Mar، 2000، p.94.

**هـ- منهج المدخلات المادية** [1]: منهج المدخلات المادية جاء في ظل الانتقادات التي وُجهت إلى المناهج النقدية السابقة وحسب هذا المنهج يوجد طريقتان لقياس الاقتصاد غير الرسمي طريقة كوفمان وكاليبراد وطريقة ماريا لاكو.

**طريقة كوفمان وكاليبراد The Kaufmann – Kaliberdu**

هذه الطريقة قدمت سنة ١٩٩٦ حيث تم قياس الاقتصاد غير الرسمي من واقع استهلاك الكهرباء، على افتراض أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل الرسمي وغير الرسمي.

وبقياس الاقتصاد الكلى وطرحه من تقديرات الناتج الوطني الرسمي يمكن استنتاج الناتج الوطني غير الرسمي ويصبح الفرق بين نمو الناتج الرسمي ونمو استهلاك الكهرباء يعبر عن نمو الاقتصاد غير الرسمي وهذه الطريقة بالرغم من بساطتها، لكنها انتُقدت من عدة جوانب وهي:

أن معظم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي لا تحتاج إلى مقدار كبير من الكهرباء ومن الممكن استخدام مصادر أخرى للطاقة مثل الغاز، البترول، والفحم.

زيادة استخدام الكهرباء مع التقدم التقني في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.

**طريقة ماريا لاكو The Lacko**

**هناك عدة افتراضات قدمت من خلال هذه الطريقة:**

- اعتبرت أن جزء من الاقتصاد غير الرسمي مرتبط بالاستهلاك المنزلي للكهرباء، هذا الجزء يضم ما يسمى بإنتاج القطاع الأسرى والأنشطة الذاتية التي يقوم بها

(1) Freidrich schnider، size، causes، and consequences،Ibid، pp. 96-97.

الأفراد والإنتاج والخدمات الأخرى غير المسجلة.

- أن الدولة التي يكون فيها نسبة الاقتصاد غير الرسمي المرتبط بالاستهلاك المنزلي للكهرباء مرتفعة فإن بقية نسبة الاقتصاد غير الرسمي سوف ترتفع أيضاً.
- في كل دولة جزء من استهلاك القطاع الأسرى للكهرباء يستعمل في الاقتصاد غير الرسمي.

٢- **النماذج** [١]: هذا المنهج من النماذج يأخذ بعين الاعتبار أسباب متعددة أدت إلى وجود ونمو الاقتصاد غير الرسمي إضافة إلى الآثار المتعددة للاقتصاد غير الرسمي عبر الزمن ويقوم على النظرية الإحصائية للمتغيرات غير المُلاحظة التي تدرس عدة أسباب وعدة مؤشرات للظاهرة محل الدراسة، ويمكن تحديد أسباب للاقتصاد غير الرسمي حسب النماذج في ثلاثة أنواع:

(أ) عبء الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

(ب)عبء التنظيمات.

(ج) موقف المواطنين من الضرائب، ومن الدولة، والذي يصف استعداد الأفراد ولو جزئيا على الأقل لترك أعمالهم الرسمية والدخول في الاقتصاد غير الرسمي.

**مؤشرات القطاع غير الرسمي في مصر**

بلغ عدد المنشآت الإنتاجية طبقا للجهاز المركزي للتنمية العامة والاحصاء في القطاع

(١) فريدريك شنايدر، دومنيك انستى – مرجع سبق ذكره، ص٤٨، وأيضاً عبد الحكيم الشرقاوى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٢-٨٠.

الخاص غير الرسمي يبلغ حوالى ٢ مليون منشأة مقابل٧.١ مليون منشأة بالقطاع الخاص الرسمي، ورأس مال القطاع غير الرسمي يبلغ نحو٣.٦٩ مليار جنية مقابل ٢.٨٧٧ مليار جنية للقطاع الرسمي، وهناك ٤ أنشطة اقتصادية تستحوذ على نسبة ٢.٨٤٪ ( الزراعة، صيد الاسماك، الصناعات التحويلية، التشييد والبناء، تجارة التجزئة ) من إجمالي المشتغلين بالقطاع الخاص غير الرسمي، ٣٧٪ من إجمالي العمالة بالقطاع غير الرسمي يعملوا في القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، وموقف المنشآت الخاضعة لقوانين الاستثمار يبلغ عددها ٢.١٣٩ ألف منشأة يعمل بها ٨.٢ مليون مشتغل بحجم رأس المال يصل إلى نحو ٦.٦٨٢ مليار جنية.

## جهود الدولة لدمج القطاع غير الرسمي:

تقوم الدولة بالعديد من الجهود لدمج الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي وذلك من خلال الآتي [١]:

- اصدار قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة في يوليو ٢٠٢٠ والذي يعطى تلك المشروعات العديد من الحوافز والاعفاءات الضريبية لمدة خمس سنوات.
- بدأ تعميم الفاتورة الالكترونية، حيث قامت وزارة المالية في أواخر عام ٢٠٢٠بتطبيق المنظومة التي تهدف إلى انشاء نظام مركزي يمكن مصلحة الضرائب من متابعة جميع التعاملات التجارية، تستهدف المنظومة الحد من التهرب

(١) إنجي رؤوف عبد الفتاح، أثر دمج الاقتصاد غير الرسمي على الحصيلة الضريبية، متاح على :
https://www.idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/6049 مجلس الوزراء تاريخ الدخول ٣/ ١٠/ ٢٠٢٢ الساعة ١٠م

الضريبي، القضاء على السوق الموازية وغير الرسمية، حيث أنه من خلال الفواتير الالكترونية ستتمكن الجهات الحكومية من رصد جميع المعاملات بين الموزعين والمستهلكين مما سيضيق النطاق على الأسواق غير الرسمية وإجبار الموزعين على توفيق أوضاعهم حتى يتمكنوا من ممارسة أعمالهم بحرية، وتعد هذه المنظومة خطوة مهمة من خطوات التحول الرقمي وتنمية الأسواق التجارية ورفع كفاءة الاقتصاد ككل.

- إقرار قانون الدفع الالكتروني والذي ينص على الالتزام بسداد المستحقات المالية للجهات الحكومية من خلال وسائل الدفع غير النقدية (البطاقات مسبقة الدفع أو بطاقات الائتمان) وسوف تشمل مظلة المدفوعات غير النقدية في المراحل القادمة لتطبيق القانون على القطاعين العام والخاص، كما ساهم هذا القانون في توسيع قاعدة الشمول المالي والتحول نحو الاقتصاد غير النقدي، مما سيساعد على دمج الأنشطة غير الرسمية وذلك من خلال توجه المواطنين إلى فتح حسابات بنكية أو بريدية لتسيير أعمالهم بسهولة ويسر.

## استراتيجية دمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية:

وضع استراتيجية لدمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية يعتبر خطوة في غاية الأهمية، ولكنها تواجه العديد من الصعوبات التي يجب التصدي لها والعمل على مواجهتها، ويمكن ذكر أهم المحاور في الآتي [1]:

(١) الاقتصاد الرسمي بين الدمج والتكامل، رئاسة مجلس الوزراء، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٩/٢٧
https://www.idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/6047

عمل قاعدة بيانات شاملة لكافة الأنشطة الإنتاجية غير الرسمية، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار التخطيط العمراني لتجمعات مخصصة لمختلف المهن، ذلك بالتوازي مع منح حوافز للمستهلك النهائي لتشجيعه على مطالبة البائعين بالحصول على فواتير ضريبية عند شرائهم السلع والخدمات والتعاون مع الدولة في حصر هذه الأنشطة والتبليغ عنها بحجم رأس المال يصل إلى نحو ٦.٦٨٢ مليار جنية؛

١- ليتم التعامل معها بالشكل الملائم والعمل على تجهيز بنية خاصة لمعرفة حجم تشابك القطاع غير الرسمي مع القطاع الرسمي.

٢- قيام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بمهمة تصميم برنامج لتحسين إحصاءات وقاعدة بيانات متكاملة عن الاقتصاد غير الرسمي في مصر، والقيام بمبادرات رئاسية مختلفة لتدقيق البيانات والمعلومات، منها على سبيل المثال مبادرة البنك المركزي الخاصة بتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وكذلك دعم منظومة التمويل العقاري لمتوسطي ومحدودي الدخل.

٣- القيام برقمنة الاقتصاد أو التحول الرقمي بحيث يقوم الاقتصاد بالاعتماد على قواعد البيانات وتخزينها وتداولها على المنصات الالكترونية بدلا من الاعتماد على المستندات والأرشفة الورقية، والاستمرار في بذل الجهود نجو زيادة الشمول المالي وزيادة الوعي لدى المواطنين بمزايا وفوائد التحول الرقمي، وقيام المؤسسات المالية والمصرفية بتقديم الخدمات المالية المبتكرة من أجل جذب المواطنين، والعمل على تفعيل منظومة التمويل العقاري من خلال تبسيط إجراءات الأصول العقارية لجعلها أكثر تداولا حتى تتمكن البنوك من اتخاذها كضمانات لتقديم القروض والتمويل للمواطنين.

٤- زيادة نسبة الشمول المالي، والتي تعتبر من أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي، والشمول المالي يساعد في تشجيع المصريين للتعامل والاستفادة بالخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية وغير المصرفية.

**الإجراءات اللازمة لدمج القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي [١]:**

١- إجراء حصر شامل لكافة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتسجيل نشاطها في مصلحة الرقابة الصناعية، وتنظيم حملات من أجل التوعية على مستوى المحافظات وأماكن تجمع قطاعات الاقتصاد غير الرسمي وذلك لتعريف العاملين بأهمية وفوائد الانضمام للقطاع الرسمي من جهة وتوعية الجهات التي تتعامل مع هذا القطاع.

٢- قيام مصلحة الضرائب بوضع بعض الإجراءات الداعمة التي تشتمل على تيسيرا واعفاءات ضريبية لهذا القطاع لفترة ٥ سنوات ثم بعد ذلك يتم إخضاعه تدريجيا في النظام الرسمي، اسقاط الديون والاعباء الضريبية المتراكمة على كاهل أصحاب المشاريع الصغيرة الحجم، تخفيض الضريبة المفروضة على الوحدة بصورة تدريجية بحد اقصى ٥٠٪ من الضريبة المستحقة في حالة التأمين على العمال بالمشروع.

٣- وجود إطار تشريعي لعلاج مشكلة المصانع العشوائية والقطاع غير الرسمي وذلك

(١) الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، معهد التخطيط القومي، وقائع الحلقة السادسة ٢٠١٨.

للاستفادة منها بشكل يساعد في خدمة الصناعة الوطنية ويعود بالفائدة على المستهلك والمصانع.

٤- الاتفاق مع وزارة التأمينات الاجتماعية على التغطية الشاملة للممول وأسرته باشتراك منخفض يدفع في صورة أقساط شهرية.

٥- تحسين بيئة الاعمال، التي تتضمن تبسيط القواعد المنظمة لإنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة وذلك يكون من خلال إيجاد سياسة وطنية تعالج احتياجاتهم وقد تم تبسيط وتيسير عملية التسجيل من خلال نظام الشباك الواحد وذلك كان وفقا لتعديلات قانون الاستثمار ٢٠١٤وتوفير قواعد البيانات والمعلومات التي تضم بيانات كل من السوق والموردين الرئيسين المحلين والدوليين.

٦- اتاحة الفرصة للتأهيل والتدريب التقني والمهني من خلال تزويدهم بالأساليب الفنية والتقنية لرفع مستوى الإنتاج، استخدام الحاضنات حيث بلغ عدد مراكز التدريب ١٦ مركزا على مستوى الجمهورية منها ١٤ مركزا بالقاهرة ومركز بالمنيا، ومركز بدمياط.

# المبحث الثاني
# محاور تطبيق التحول الرقمي

يجب أن يكون هناك تعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع جميع القطاعات في الدولة وذلك لتحقيق التحول الرقمي على عدة محاور منها تكامل منظومة الإجراءات والخدمات في مكان واحد، اطلاق منصة مصر الرقمية، ربط مصادر البيانات الشخصية للمواطنين لدى جميع الهيئات الحكومية، منظومة الدفع الالكتروني التي تشمل بطاقات الائتمان وشركات التحصيل الالكتروني ومحافظ التليفون المحمول، تأسيس البنية التحتية لشبكات الإنترنت فائقة السرعة من خلال شبكات التليفون الثابت والمحمول، الاهتمام بتنمية صناعة الالكترونيات التي تعمل على توفير اجهزة الاتصال الناقلة للتكنولوجيا الداعمة للتحول الرقمي، تنمية المهارات والموارد البشرية الرقمية

## محاور تطبيق التحول الرقمي [1]:

- **المحور الأول**: تكامل منظومة الإجراءات والخدمات في مكان واحد:

تعاونت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع جميع قطاعات الدولة لتحقيق التحول الرقمي وذلك من خلال الخدمات المقدمة للمواطنين، تحسين الأداء الحكومي، وذلك بإطلاق مبادرة مصر الرقمية التي تعد بمثابة حجر الأساس لتحويل مصر إلى مجتمع رقمي قوي.

(١) – رقمنة مؤسسات الدولة المصرية في ظل مبادرة مصر الرقمية، آفاق اقتصادية معاصرة، موضوع العدد الاقتصاد الرقمي، العدد ٨ يوليو ٢٠٢١، صادر عن مجلس الوزراء ص ص ٢٧-٣٣

- **المحور الثاني**: إطلاق منصة مصر الرقمية

قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإطلاق خمسة منافذ للخدمات الرقمية للمواطنين وهي منصة مصر الرقمية، تطبيقات الهاتف المحمول، ١٥٩٩٩ مراكز اتصال، مكاتب بريد، ومراكز خدمة للمواطنين.

- **المحور الثالث**: ربط مصادر البيانات الشخصية للمواطنين لدى جميع الهيئات الحكومية

بناء قاعدة بيانات وطنية تعمل على تكوين اساس سليم من أسس التحول الرقمي والتنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والأمني، ونجد أن وجود قاعدة بيانات موحدة تعمل على القضاء بصورة نهائية على الازدواجية والتعارض بين المواطنين.

- **المحور الرابع**: منظومة الدفع الالكتروني التي تشمل بطاقات الائتمان وشركات التحصيل الالكتروني ومحافظ التليفون المحمول

تعتبر منظومة الدفع الالكتروني أحد مقومات التحول الرقمي، حيث إنها تساعد في رفع كفاءة تحصيل موارد الدولة الضريبية، والحد من التهرب الضريبي، الرشوة، الفساد، غسل الأموال، المساهمة في ضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، كما يساهم في تخفيض تكلفة طباعة النقود.

**المحور الخامس**: تأسيس البنية التحتية لشبكات الإنترنت فائقة السرعة من خلال شبكات التليفون الثابت والمحمول:

تم تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تطوير البنية التحتية للاتصالات في جميع انحاء الجمهورية باستثمارات بلغت ٣٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٩، ثم جاءت المرحلة الثانية في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ بتكلفة وصلت إلى ٥.٥ مليار جنيه، ونتج عن هذه الجهود تضاعف سرعة الانترنت أكثر من ست مرات عن يناير ٢٠١٩.

- **المحور السادس**: الاهتمام بتنمية صناعة الالكترونيات التي تعمل على توفير اجهزة الاتصال الناقلة للتكنولوجيا الداعمة للتحول الرقمي:

تم إطلاق مبادرة تصميم وصناعة الالكترونيات في عام ٢٠١٥ والتي تهدف إلى توطين هذه الصناعة في إطار تنفيذ الاستراتيجية تم طرح أول تليفون محمول يحمل علامة صنع في مصر، كما تم افتتاح وتشغيل ثلاث مجمعات لإبداع الالكترونيات في القرية الذكية، المنطقة التكنولوجية ببرج العرب، المنطقة التكنولوجية بأسيوط.

- **المحور السابع**: تنمية المهارات والموارد البشرية الرقمية:

لا يمكن بناء مجتمع رقمي بدون وجود مستوى من الخبرة والاعداد الكافية من الموارد البشرية التي تتولى تنفيذ هذه المهمة، وتهتم الدولة بتوفير التدريب وبناء القدرات لجميع شرائح المجتمع بما في ذلك طلاب المدارس، الجامعات، الخريجين، المرأة، المهنين، والاشخاص ذوي الإعاقة.

## مؤشرات التحول الرقمي في مصر :

**مؤشر الاقتصاد الرقمي في مصر** [1]:

| مستوي الدخل | عدد السكان بالمليون | معدل البطالة(%) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار أمريكي | متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ( ١٠ سنوات) |
|---|---|---|---|---|
| اقل من متوسط | ١٠٠.٤ | ٧.٧ | ٣.٠٢٠ | %٣.٣ |

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠

(١) – مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠ ص١١٧

**نظرة عامة على أداء الدولة في الابعاد الاستراتيجية موزعة على محاور**

| البعد | المحاور | القيمة | الترتيب |
|---|---|---|---|
| الأسس الرقمية | المحور المؤسسي البنية التحتية | ٤٥.١٥ | ١٠ |
| بعد الابتكار | التعليم والمهارات الابتكار المعرفة والتكنولوجيا | ٣٨.٥٥ | ١١ |
| الحكومة الإلكترونية | الحكومة الإلكترونية | ٥٢.٠٨ | ١٠ |
| 11الاعمال الرقمية | بيئة الاعمال والجاهزية الرقمية نمو أسواق التمويل | ٤٦.٧٠ | ١١ |
| المواطن الرقمي | التعليم والمهارات البنية التحتية | ٤٩.٠٩ | ١٢ |
| التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الابعاد | | ٤٦.٦٥ | |

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠

## المحور الأول: المؤسسات

| المحور الاول: المؤسسات | القيمة |
|---|---|
| 1. 1البيئة السياسية | ٤٥.٩٥ |
| 1 .1. 1الاستقرار السياسي والسلامة | ٤٣.٨٠ |
| 2. 1. 1فعالية الحكومة | ٥٦.١٠ |
| 2. 1البيئة التنظيمية | ٢٥.٥٠ |
| 1. 2. 1الجودة التنظيمية | ١٨.٨٠ |
| 2. 2. 1سيادة القانون | ٣٢.٢٠ |
| 3. 1الثقة والامن | ٥٢.٨٥ |
| 1. 3. 1معدل قرصنة البرامج | ٤٠.٥٤ |
| 2. 3. 1خوادم الإنترنت الامنة | ٣٠.٢٥ |
| 3. 3. 1الأمن السيبراني | ٩٠.٢٤ |
| 4. 3. 1الثقة والأمان عبر الإنترنت. | ٥٠.٣٨ |
| قيمة المؤشر | ٤٢.٧٧ |
| القيمة المرجحة | ٨.١٤ |

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠

## المحور الثاني: البنية التحتية

| المحور الثاني: البنية التحتية | القيمة |
|---|---|
| 1. 2البنية التحتية للاتصالات | ٤٥.٣٣ |
| 1. 1. 2اشتراكات الهاتف الخلوي المتنقل لكل 100نسمة | ٦٩.٤٤ |
| 2. 1 . 2نسبة الافراد الذين يستخدمون الإنترنت | ٤٦.٩٢ |
| 3. 1. 2اشتراكات النطاق العريض الثابت (السلكي) لكل ١٠٠ نسمة | ٢١.١١ |
| 4. 1. 2الهاتف المحمول النشط - اشتراكات النطاق العريض لكل ٠٠١ نسمة | ٤٣.٨٤ |
| 2. 2اداء الخدمات اللوجستية | ٣٥.٦٠ |
| قيمة المؤشر | ٤٠.٤٦ |
| قيمة المؤشر مرجح | ٨.٠٩ |

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠

## المحور الثالث: التعليم والمهارات

| المحور الثالث: التعليم والمهارات | القيمه |
|---|---|
| 1. 3القوى العامله الحاليه | ٤٨.٥٠ |
| 2. 3مهارات القوى العامله الحاليه | ٤٦.٣٠ |
| 3. 3القوى العامله المستقبليه | ٥٩.٩٠ |
| 4. 3مهارات القوى العامله المستقبليه | ٤٧.١٠ |
| 5. 3معدل محو اميه الكبار% | ٧١.١٧ |
| قيمه المؤشر | ٥٤.٥٩ |
| القيمه المرجحه | ٣.٦٠ |

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠

## المحور الرابع: الحكومة الإلكترونية

| المحور الرابع: الحكومه الإلكترونيه | القيمه |
|---|---|
| 1. 4الخدمات عبر الإنترنت | ٥٧.٠٦ |
| 2. 4المشاركه الإلكترونيه | ٥٣.٩٠ |
| 3. 4استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكفاءة الحكومه | ٤٥.٦٢ |
| 4. 4المشتريات الحكوميه من منتجات التكنولوجيا المتقدمه | ٤٣.١٥ |
| 5. 4التوجه المستقبلي للحكومه | ٦٠.٠٠ |
| قيمه المؤشر | ٥١.٩٥ |
| القيمه المرجحه | ١٠.٣٩ |

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠

## المحور الخامس: الابتكار

| المحور الخامس الابتكار | القيمه |
|---|---|
| 1. 5تعاون اصحاب المصلحه المتعددين | ٤٤.٠٠ |
| 2. 5المنشورات العلميه | ٨٠.٩٠ |
| 3. 5طلبات براءات الاختراع لكل مليون نسمه | ٣.٢٠ |
| 4. 5الإنفاق على البحث والتطوير كنسبه من إجمالي الناتج المحلي ٪ | ٢٠.٢٠ |
| 5. 5بروز مؤسسات البحث | ١٤.٨٠ |
| قيمه المؤشر | ٣٢.٦٢ |
| القيمه المرجحه | ٢٠.١٥ |

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠

## المحور السادس: المعرفة والتكنولوجيا

| المحور السادس: المعرفه والتكنولوجيا | القيمه |
|---|---|
| 1. 6شهادات الجودة ISO ٩٠٠١-مليار PPP الناتج المحلي الإجمالي | ١.٨٠ |
| 2. 6تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء النموذج التنظيمي | ٥٦.٠٠ |
| 3. 6صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٪ إجمالي التجارة | ١.١٠ |
| 4. 6إنشاء تطبيقات الهاتف المحمول/مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي تعادل القوة الشرائية بقيمة | ٠.١٠ |
| قيمه المؤشر | ١٤.٧٥ |
| لقيمه المرجحه | ٠.٩٧ |

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠

## المحور السابع: بيئة الاعمال ودرجة الاستعداد

| المحور السابع: بيئة الاعمال ودرجة الاستعداد | القيمة |
|---|---|
| 1. 7سهولة ممارسة الاعمال التجارية | ٦٤.٧٥ |
| 1. 1. 7سهولة بدء عمل تجاري | ٨٧.٨٠ |
| 2. 1. 7سهولة حل الإعسار | ٤٢.٢٠ |
| 3. 1. 7سهولة الحصول علي الائتمان | ٦٥.٠٠ |
| 4. 1. 7سهولة حماية المستثمرين الأقلية | ٦٤.٠٠ |
| 2. 7 شدة المنافسة المحلية | ٦٥.٧٠ |
| 3. 7ثقافة ريادة الاعمال | ٤٨.٨٥ |
| 1. 3. 7المواقف تجاه مخاطر ريادة الأعمال | ٤١.٨٠ |
| 2. 3. 7الاستعداد لتفويض السلطة | ٥٢.٥٠ |
| 3. 3. 7نمو الشركات المبتكرة | ٦٠.٦٠ |
| 4. 3. 7الشركات التي تتبنى الأفكار الابتكارية | ٤٠.٥٠ |
| 4. 7التسوق عبر الإنترنت | ٣.٠٩ |
| 5. 7نفقات البحث والتطوير من قبل الشركات | ٠.٨٣ |
| قيمة المؤشر | ٣٦.٦٤ |
| القيمة المرجحة | ٢.٤٢ |

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠

## المحور الثامن: تنمية الأسواق المالية

| المحور الثامن: تنمية الأسواق المالية | القيمة |
|---|---|
| 1. 8الائتمان المحلي للقطاع الخاص٪ الناتج المحلي الإجمالي | ٣١.٢٠ |
| 2. 8تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة | ٥٤.٢٠ |
| 3. 8توافر رأس المال المخاطر | ٣٤.٥٠ |
| 4. 8القيمة السوقية لسوق المال | ١٥.٥٠ |
| 5. 8سلامة البنوك | ٨٠.٩٠ |
| 6. 8القروض المتعثرة٪ من إجمالي القروض | ٩١.١٠ |
| قيمة المؤشر | ٥١.٢٣ |
| القيمة المرجحة | ٣.٣٨ |

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠

## المحور التاسع: التنمية المستدامة

| المحور التاسع: التنمية المستدامة | القيمة |
|---|---|
| 1. 9جودة الحياة | ٤٥.٤٩ |
| 2. 9المساهمة في أهداف التنمية المستدامة | ٥٨.٩٥ |
| قيمة المؤشر | ٥٢.٢٢ |
| القيمة المرجحة | ٣.٤٥ |

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠

**مبادرات البنك المركزي المصري لدعم البيئة التنظيمية للتكنولوجيا المالية** [1]:

**أولاً: الإطار القانوني / التشريعي:**

- إصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم ١٨ لسنة٢٠١٩، والقانون رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ وتهدف هذه القوانين إلى وضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية لكل من القطاع الغم والخاص؛ والتيسير على المواطنين في سداد التزاماتهم المالية، كما يقوم القانون بدعم توجهات الدولة في التحول الرقمي، وتحقيق الشمول المالي، ذلك باستخدام الوسائل والقنوات الالكترونية في الدفع.
- **قانون تنظيم أنشطة التمويل البديل:** يقوم البنك المركزي بإعداد قانون لتنظيم التمويل البديل، وتنظيم استخدام التكنولوجيا المالية المرتبطة بالخدمات المصرفية، وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية، بما في ذلك التمويل الجماعي وجمعيات الادخار، وانشطة التمويل الأخرى، مما يسهم في توفير خدمات تمويلية جديدة ومختلفة داخل السوق المصري.
- **قوانين/ تشريعات أخرى** :تم إصدار مجموعة من القوانين في إطار تعزيز الجهود المبذولة للتحول الرقمي، وإنشاء مجتمع أقل اعتمادا على أوراق النقد وهي:

(أ) قانون التوقيع الرقمي

(ب)قانون مكافحة الجرائم.

(ج) قانون حماية البيانات الشخصية

(١) تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر ٢٠٢١ ص ٥١ https//fintech.egypt.com

**ثانيًا: القواعد المنظمة لشبكة المدفوعات اللحظية:**

في ضوء الإطار العام الذي وضعه البنك المركزي للتحول نحو مجتمع رقمي، وتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي يجب وصول الخدمات المصرفية لكافة أفراد المجتمع، وهذا يتطلب زيادة عدد المعاملات الالكترونية وذلك عن طريق توفير وإتاحة وسائل متنوعة للدفع والتحصيل غير النقدي.

**المبادرات المصرية التي تسعى للتحول إلى الاقتصاد غير النقدي:**

١- **الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي**: نظرا لجائحة كورونا تزايد الدفع الإلكتروني أو غير النقدي لذلك كان هناك مشروع الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي من خلال المشروع المشترك بين البنوك المصرية ووزارة المالية، والذي يهدف إلى دفع المرتبات الشهرية وكافة المستحقات من خلال بطاقات تصدرها البنوك المصرية[١].

٢- **خدمة فوري للمدفوعات الإلكترونية في مصر**: هي إحدى الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات في مصر وتقوم الشركة بتوفير شبكة مدفوعات الكترونية لتسهيل دفع الفواتير الخاصة بالهاتف، المرافق (الكهرباء، الغاز، المياه) تذاكر السفر، أقساط التأمين، التبرعات، وشبكة فوري لا تشمل ماكينات الصرف الآلي والمحافظ الإلكترونية، المنافذ التجارية فقط، بل أصبحت تشمل محلات البقالة الصغيرة، الصيدليات، المكتبات، ومكاتب البريد[٢].

---

(١) مشروع التحول إلى الاقتصاد الرقمي في مصر، اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، برعاية CIPEمركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة ٢٠١٦

(2) https://fawry.com/about_us تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٩/٢٨ الساعة ٦ مساءا

٣- **أمان للدفع الإلكتروني**: هي شركة تكنولوجيا مالية fintechتهدف لأن تكون شركة رائدة في مجال التكنولوجيا المالية وتعمل على إنشاء مجتمع بدون أوراق نقدية يساعد في الوصول للشمول المالي لكافة الفئات غير القادرة على الحصول على الخدمات المالية(١).

٤- **مصاري للدفع الإلكتروني في مصر**: تم تأسيسها للمدفوعات الإلكترونية في عام ٢٠١٠ وهي من الشركات الرائدة في مجال الدفع الإلكتروني في مصر وتركز على الاهتمام بالعملاء غير المصرفين، تقدم العديد من خدمات الدفع الإلكتروني سواء لشركات الاتصالات أو للعديد من الخدمات الحكومية المختلفة مثل مدفوعات الغاز والكهرباء والمياه(٢).

٥- **المدفوعات بواسطة الهواتف المحمولة**: أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن إطلاق مشروع فلوسي عام ٢٠١٣ الذي يتمثل في بوابة الدفع والتمويل عبر الهاتف المحمول.

## السياسات الرقمية من أجل تحول رقمي فعَّال(٣):

ترتبط السياسات الرقمية ارتباطا وثيقا بالتحول الرقمي، فإذا كان التحول الرقمي يسعى إلى تغيير طرق الإدارة التقليدية ونظمها بحيث أن يكون معتمدا على التكنولوجيا

---

(1) http://epayments.aman.eg/gas_bills_ar تاريخ الدخول ٢٨/ ٩/ ٢٠٢٢ الساعة ٦ُ٥ مساءا

(4) http://www.masrawy.com/news/news-banking/details/2020/10/1/1884538 تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٩/٢٨ الساعة السلدسة والنصف مساءا

(٣) وليد رشاد زكي، السياسات الرقمية وترشيد صناعة القرار، بقلم كبير إصدارة إلكترونية نصف شهرية يصدرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – رئاسة مجلس الوزراء، الخميس ١٧ يونيو ٢٠٢١ ص ٦.

الرقمية بالشكل الذي يعمل على تقديم الخدمات بشكل أسهل وأسرع، ليس من السهولة اجراء عملية التحول الرقمي فهي بحاجة إلى سياسات تساعد على التحول الرقمي الفعال:

١- التطور المستمر للبنية التحتية: لكي نحقق التحول الرقمي يجب أن يكون هناك بنية تحتية قوية، تسمح بإجراء العمليات التي تتم في إطارها، وهذه المسألة تحتاج إلى تخطيط استراتيجي بحيث تقوم السياسات بتحديد التقنيات التي يمكن التعامل من خلالها مع السحابة الإلكترونية، انترنت الاشياء، الذكاء الاصطناعي، وذلك للقيام بالتحول الرقمي من خلالها.

٢- السعي نحو تحقيق العدالة الرقمية: يتحقق ذلك من خلال توفير الانترنت لجميع المواطنين بأسهل الطرق وبأقل تكلفة، وتعني العدالة الرقمية ببساطة توفير مساحة أمنة لجميع الفئات للتعامل مع المنظومة العامة للرقمنة، لذلك تعد العدالة الرقمية من أهم مقومات التحول الرقمي.

٣- القضاء على الأمية الرقمية: يعتبر القضاء على الأمية الرقمية من السياسات المهمة للتحول الرقمي، بحيث يتم توفير السبل للمواطنين إلى الخدمات الرقمية، ويقصد بالأمية الرقمية الافتقاد إلى مجموعة من المهارات والمعارف والمواقف المطلوبة للوصول إلى المعلومات الرقمية، واستخدامها وتقييمها بشكل فعال وكفاءة أخلاقية.

٤- تحقيق الأمن السيبراني: يساعد الأمن السيبراني في حماية الأفراد والمجتمع والدول

من التهديدات المحيطة بشبكة الانترنت، وينقسم الأمن السيبراني في هذا السياق إلى ثلاثة مستويات، الأول أمن الافراد والمتعلق بالخصوصية، سرقة الحسابات الشخصية، المستوى الثاني مرتبط بالمؤسسات والتنظيمات وما يهددها من اختراق خصوصيتها وأمنها المعلوماتي، المستوى الثالث هو المستوى المرتبط بأمن المجتمعات، مثل تجنيد الأفراد للتجسس واختراق الحواسيب الخاصة بالدول كالمحطات الطاقة والمؤسسات العسكرية، لذلك يجب وضع سياسات رقمية للتركيز على تحقيق الأمن السيبراني على كافة مستوياته.

## دور التحول الرقمي في الحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي:

**أولاً – من خلال منظومة الضرائب:** من خلال التحول الرقمي تمكنت الإدارة الضريبية من متابعة دخول الممولين والتأكد من حقيقة إقراراتهم وذلك بأقل تكلفة وأسرع وقت مما يجعل الممول يفكر كثيرا قبل أن يحاول اخفاء البيانات التي تتعلق بدخلة وهذا لا يقتصر على ضريبة الدخل فقط، ولكن يطبق على الضرائب غير المباشرة كالضريبة على المبيعات وضريبة القيمة المضافة وهذا نتيجة الدفع الإلكتروني وبالتالي يحد من التهرب الضريبي [1]

**القطاع غير الرسمي والضرائب [2]:**

التعريف الشائع للقطاع غير الرسمي هو تلك الأنشطة الاقتصادية الناتج عنها دخل،

(1) Michaelkeen and Joel Slemrod: Optimal Tax Administration NBER working paper 22408 National Bureau of Economic Research، cambridge MA، 2016

(2) Edmore Munjeyi، Oscar Chiwira، Stephen Maponga، Samson Mutasa، The Cashless Economy in Zimbabwe: The Golden Time to Tax the Informal Sector، Research Journal of Finance and Accounting، ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol.8، No.20، 2017، p 113

ولكن هناك تحايل من أصحابها لعدم دفع الضرائب، وهذا يعني أن القطاع غير الرسمي يشمل جميع الجهات الضريبية غير المبلغ عنها وذلك ينتج عنه تهرب ضريبي صريح، على الرغم من الاستراتيجيات التي تم وضعها واعتمادها لفرض ضرائب على القطاع غير الرسمي في البلدان النامية لم تكن النتائج مجدية، هناك تقدم ضئيل فيما يتعلق بتحصيل الضرائب من القطاع غير الرسمي بسبب عدم امتثال الجهات الفاعلة في القطاع غير الرسمي، لذلك يجب اتخاذ إجراءات لتحسين الإيرادات الضريبية من القطاع غير الرسمي وذلك من خلال مجموعة من العوامل التي تساعد في ذلك:

١- تقديم الدعم الفني للقطاع غير الرسمي.

٢- القضاء على اقتصاد الظل.

٣- إضفاء الشرعية على الاقتصاد غير الرسمي.

٤- الامتثال للتنظيم.

٥- زيادة العقوبة على التهرب الضريبي.

٦- الالتزام بالأخلاق الضريبية.

٧- كما يجب العمل على توسيع قاعدة ضريبة القيمة المضافة.

**ثانيًا - من خلال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر:**

قانون المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر رقم ١٥٢لسنة٢٠٢٠يتيح حوافز ضريبية للممولين لم تسبق من قبل حيث يتضمن القانون الآتي[١]:

(١) موقع مصلحة الضرائب المصرية، تاريخ الدخول ٢٧/ ٩ / ٢٠٢٢ على الرابط: https://www.incentivestax.com

- نظاما ضريبيا مبسطا ودائما لهذه المشروعات من خلال ضريبة قطعية مبسطة حسب حجم المبيعات أو الأعمال دون الحاجة إلى دفاتر أو مستندات أو فواتير شراء.
- حجم المبيعات أو الأعمال يتحدد بإقرار صاحب المشروع، من خلال إقرار ضريبي مبسط سنوي واحد يعده بدقة، ويقدمه للمصلحة والمصلحة تثق بتقديره.

استفادت المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من هذا القانون من خلال الحوافز الضريبية والمزايا غير الضريبية التي يقدمها حيث أتاح للممولين نظاما ضريبا

- مبسطا ودائم لتلك المشروعات بما يسهم في تخفيف الأعباء الضريبية، تيسير الإجراءات ورفع كفاءتها التشغيلية وقدرتها الإنتاجية لأن الضريبة تكون قطعية مبسطة حسب حجم المبيعات أو الأعمال دون الحاجة إلى دفاتر، فإذا كانت الإيرادات السنوية ٢٥٠ الف جنيه تكون الضريبة الف جنيه سنويا، وإذا قلت عن ٥٠٠ الف جنيه تكون الضريبة ٢٥٠٠جنيه، إذا قلت عن مليون جنيه تكون الضريبة ٥ آلاف جنيه سنويا، إذا تراوحت المبيعات أو الإيرادات من مليون إلى ٢مليون تكون الضريبة ٠.٥٪ من حجم المبيعات أو الأعمال، إذا تراوحت من ٢مليون إلى ٣ملايين جنيه تكون الضريبة ٠.٧٥٪ وإذا تراوحت من ٣ملايين إلى ١٠ملايين جنيه تكون الضريبة ١٪
- من الحوافز التي يقدمها قانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ أن تعفى المشروعات المتناهية

الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومشروعات الاقتصاد غير الرسمي التي تتقدم بطلب لتوفيق أوضاعها من ضريبة الدمغة ومن رسوم توثيق عقود التأسيس للشركات وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ القيد في السجل التجاري، كما تعفى من ضريبة الدمغة عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة هذه المشروعات، ويقوم الجهاز بإصدار شهادة تفيد أحقية المشروع في التمتع بهذا الإعفاء.

- إعفاء المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الضريبة المستحقة على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن التصرف في الأصول أو الآلات أو معدات الإنتاج إذا تم استخدام حصيلة البيع في شراء أصول أو معدات خلال سنة من تاريخ التصرف.

# الخاتمة

من خلال هذا البحث اتضح أن هناك دور فعال للتحول الرقمي في الحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي، حيث أن الإجراءات والجهود التي تقوم بها الدولة باستخدام استراتيجية التحول الرقمي تعمل على دمج القطاع غير الرسمي داخل المنظومة الرسمية، وذلك من خلال التطور المستمر للبنية التحتية، إجراء حصر شامل لكافة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتسجيلها في مصلحة الرقابة الصناعية، تقديم الحوافز الضريبية الداعمة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر باعتبارها أكبر ما يمثل القطاع غير الرسمي، وأيضا استحداث قوانين تنظيمية لتلك المشروعات، تحسين بيئة الأعمال وذلك على عدة محاور تساهم في دعم وتحسين التحول الرقمي لتلك المشروعات وبالتالي دمج القطاع غير الرسمي داخل القطاع الرسمي بالدولة.

**النتائج:**

١- يمثل الاقتصاد غير الرسمي حوالي ٢ مليون منشأة مقابل ٧ مليون منشأة بالقطاع الخاص الرسمي.

٢- رأس مال القطاع غير الرسمي يبلغ حوالي نحو ٣.٦٩ مليار جنيه مقابل ٢.٧٨٨ مليار جنية للقطاع الرسمي.

٣- إصدار القانون رقم ١٥٢ لسنة٢٠٢٠ لعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتقديم الحوافز الضريبية لها وتحديد مدة الاعفاء الضريبي لمدة خمس سنوات.

٤- تعدد أسباب نمو القطاع غير الرسمي.

٥- وجود العديد من الأثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي.

٦- تطبيق التحول الرقمي يحقق العدالة الرقمية.

٧- المنظومة الضريبية لها دور فعال في تطبيق التحول الرقمي.

٨- المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أكثر ما يمثل القطاع غير الرسمي.

**التوصيات:**

١- دعم البنية التحتية الرقمية.

٢- يجب القضاء على الأمية الرقمية.

٣- العمل على تحقيق العدالة الرقمية، وتحقيق الأمن السيبراني.

٤- يجب الالتزام بالأخلاق الضريبية، وزيادة العقوبات على التهرب الضريبي.

٥- الاهتمام بتسجيل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر داخل المنظومة الضريبية.

# المراجع

## المراجع العربية :

### أولاً – الكتب :

١- عبد الحكيم الشرقاوي – التهرب الضريبي والاقتصاد الاسود – دار الجامعة الجديدة – الاسكندرية ٢٠٠٦

٢- عبد المطلب عبد الحميد – الاقتصاد الخفي وغسل الأموال والفساد " العلاقة الجهنمية " الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠١٣

٣- فريدريك شنايدر، دومينيك إنستى: الاختباء وراء الظلال " نمو الاقتصاد الخفي " سلسلة قضايا اقتصادية، العدد٣٠، آزار ٢٠٠٢، صندوق النقد الدولى، واشنطن، نسخة إلكترونية

### ثانيـًا - الابحاث:

١- أحمد أبو لسين، الاقتصاد الخفي (ماهيته، طرق تقديره، آثاره) مجلة الاقتصاد والعلوم السياسة، السنة الثالثة – العدد الخامس ٢٠٠٦، جامعة الفاتح.

٢- احمد إبراهيم عبد العال حسن، اقتصاد المدفوعات الرقمية كوسيلة للحد من الفساد ودفع عجلة التحول الرقمي للاقتصاد المصري، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، جامعة الأزهر، العدد السابع والثلاثون، أبريل ٢٠٢٢.

٣- إنجي رؤوف عبد الفتاح، أثر دمج الاقتصاد غير الرسمي على الحصيلة الضريبية، متاح على : https://www.idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/6049

مجلس الوزراء تاريخ الدخول ٣/ ١٠/ ٢٠٢٢ الساعة ١٠ مساءًا.

٤- طارق العربي، اقتصاد الظل (أسبابه، طرق تقديره، آثاره، سبل معالجته) مجلة الاستاذ نقابة أعضاء هيئة التدريس – جامعة الفاتح ٢٠١٠.

٥- عمر مفتاح الساعدي – أنور عبد الكريم البصير، اقتصاد الظل ومظاهر وجوده في الاقتصاد الليبي – مجلة الدراسات الاجتماعية العدد ٣٧ يناير – يونيو ٢٠١٣، جامعة العلوم والتكنولوجيا.

٦- ليلي حامد المطيري – أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ٢٠١٤، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

٧- مجد ميخائيل ميخائيل – اقتصاد الظل في سورية وآليات علاجه دراسة تحليلية مقارنة لتجارب تاريخية ٢، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، آيار ٢٠١٥.

٨- محمد وحيد حسن – علاء وجيه مهدى – دور الاقتصاد الخفي في التنمية المستدامة دراسة تحليلية – مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد ١٦ العدد الخامس ج٢/ ٢٠٢٠ المؤتمر العالمي الرابع – الاقتصاد الخفي وإدارة الأزمات

٩- محمد أحمد عباس، الاقتصاد غير الرسمي في مصر المشكلات والحلول، أوراق سياسية، المعهد المصري للدراسات ٢٠ مارس ٢٠١٩.

١٠-ناجى ميخائيل حبيب، الاقتصاد الخفي وفاعلية السياسات المالية والنقدية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد ١٥ العدد ٦ – ١٩٩١ جامعة المنصورة

١١-وليد رشاد زكي، السياسات الرقمية وترشيد صناعة القرار، بقلم كبير إصدارة إلكترونية نصف شهرية يصدرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - رئاسة

مجلس الوزراء، الخميس ١٧ يونيو ٢٠٢١.

**ثالثًا – التقارير والمنشورات:**

١- الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، معهد التخطيط القومي، وقائع الحلقة السادسة ٢٠١٨.

٢- الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي، جامعة الدول العربية، الطبعة الثانية، الاصدار رقم ٣٠ يناير ٢٠١٩.

٣- رقمنة مؤسسات الدولة المصرية في ظل مبادرة مصر الرقمية، آفاق اقتصادية معاصرة، موضوع العدد الاقتصاد الرقمي، العدد ٨ يوليو ٢٠٢١، صادر عن مجلس الوزراء.

٤- منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: الدورة العامة العادية، ٢٤ جوان ٢٠٠٤ القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق.

٥- لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في أفريقيا متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشئون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في أفريقيا وثيقة رقم LSAC EXP-5-SAI553 أديس أبابا، إثيوبيا، ٢٨ سبتمبر – ٢ أكتوبر ٢٠٠٩.

٦- – مشروع التحول إلى الاقتصاد الرقمي في مصر، اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، برعاية CIPE مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة ٢٠١٦.

٧- مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠

٨- تقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر ٢٠٢١ https//fintech.egypt.com

**رابعا – المواقع الإلكترونية :**

١- الاقتصاد الرسمي بين الدمج والتكامل، رئاسة مجلس الوزراء، تاريخ الدخول ٢٧/ ٩/ ٢٠٢٢ https://www.idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/6047

2- https://fawry.com/about_us
3- http://epayments.aman.eg/gas_bills_ar
4- http://www.masrawy.com/news/news-banking/details/2020/10/1/1884538

٥- موقع مصلحة الضرائب المصرية، تاريخ الدخول ٢٧/ ٩ / ٢٠٢٢ على الرابط:

https://eta.gov.eg/ar/news/qanwn-tnmyt-almshrwat-almtwstt-walsghyrt-walmtnahyt-alsghr-rqm-152-lsnt-2020-ytyh-hwafz-drybyt

## المراجع الأجنبية :

1- Dennis Ducke. Gabor IVANY Mark KAN : the shadow Economy – A critical Analysis
2-Elizabeth Stuart. Emma Samman and Abigail Hunt. Informal is the new normal improving the lives of workers at risk of being left behind. January 2018 working paper 530
3-Edmore Munjeyi. Oscar Chiwira. Stephen Maponga. Samson Mutasa. The Cashless Economy in Zimbabwe: The Golden Time to Tax the Informal Sector. Research Journal of Finance and Accounting. ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol.8. No.20. 2017
4- Freidrich schnider; Dominik H. Enste. shado Economies: size. causes. and consequences. Journal of aconomic literature. vol. 38. No.1 Mar. 2000
5- Fitzgerald. M.. Kruschwitz. N.. Bonnet. D.. & Welch. M. (2014) Embracing digital technology: A new strategic imperative *MIT Sloan Management Review*. *55*(2)
6- Fredrich Schneider: shadow Economies and Corruption all over the world : New Estimation for 145 countries . July 2007
7- Hinings. B.. Gegenhuber. T.. & Greenwood. R. (2018). Digital innovation and transformation: An institutional perspective *Information and Organization*. *28*(1)
8-KRISTINA FIODMAN DECKER The informal Economy fact finding study. sida. March 2004
9- MARILYN CARR. MARTHA ALTER CHEN. Globalization and the Informal Economy: How global trade and investment impact on the working poor. May 2001. ILO
10-Morteza Ghobakhloo. Mohammad Iranmanesh. Digital transformation success under Industry 4.0: a strategic guideline for manufacturing SMEs. ournal of Manufacturing Technology Management. Vol. 32 No. 8. 2021. DOI 10.1108/JMTM-11-2020-0455
11- Michaelkeen and Joel Slemrod: Optimal Tax Administration NBER working paper 22408 National Bureau of Economic Research. cambridge MA. 2016
12-Sascha Kraus. Paul Jones. Norbert Kailer. Alexandra Weinmann. Nuria Chaparro-Banegas.
and Norat Roig-Tierno. Digital Transformation: An Overview of the Current State of the Art of Research. July-September 2021. DOI: 10.1177/21582440211047576
13- Westerman. G.. Calméjane. C.. Bonnet. D.. Ferraris. P.. & McAfee. *A. (2011). Digital transformation: A roadmap for billion-dollar organizations (pp. 1–68). MIT Sloan Management. MIT Center for Digital Business and Capgemini Consulting.*

# فهرس الموضوعات

**موجز عن البحث** ..... ٧٢
**مقدمة**..... ٧٥
**الفصل الأول إطار نظري لكل من الاقتصاد غير الرسمي والتحول الرقمي** ..... ٧٨
**المبحث الأول ماهية الاقتصاد غير الرسمي** ..... ٧٨
ماهية الاقتصاد غير الرسمي ..... ٧٨
تعريف صندوق النقد الدولي للاقتصاد غير الرسمي ..... ٨٠
تعريف مفوضية الاتحاد الإفريقي ..... ٨٠
أنواع الاقتصاد غير الرسمي ..... ٨٠
خصائص الاقتصاد غير الرسمي: ..... ٨٢
أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي:..... ٨٣
آثار الاقتصاد غير الرسمي: ..... ٨٨
**المبحث الثاني ماهية التحول الرقمي** ..... ٩٠
تعريف التحول الرقمي ..... ٩٠
آثار التحول الرقمي ..... ٩١
متطلبات نجاح التحول الرقمي ..... ٩٢
أهمية التحول الرقمي ..... ٩٣
مقومات التحول الرقمي ..... ٩٥
**الفصل الثاني التحول الرقمي ودوره في الحد من الاقتصاد غير الرسمي في مصر**..... ٩٧
**المبحث الأول طرق تقدير الاقتصاد غير الرسمي** ..... ٩٧

طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي ..... ٩٨
طريقة كوفمان وكاليبراد **The Kaufmann – Kaliberdu** ..... ١٠٣
طريقة ماريا لاكو **The Lacko** ..... ١٠٣
جهود الدولة لدمج القطاع غير الرسمي ..... ١٠٥
استراتيجية دمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية ..... ١٠٦
الإجراءات اللازمة لدمج القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي ..... ١٠٨
**المبحث الثاني محاور تطبيق التحول الرقمي** ..... **١١٠**
محاور تطبيق التحول الرقمي ..... ١١٠
مؤشرات التحول الرقمي في مصر ..... ١١٢
نظرة عامة على أداء الدولة في الابعاد الاستراتيجية موزعة على محاور ..... ١١٣
مبادرات البنك المركزي المصري لدعم البيئة التنظيمية للتكنولوجيا المالية .. ١١٦
المبادرات المصرية التي تسعى للتحول إلى الاقتصاد غير النقدي..... ١١٧
السياسات الرقمية من أجل تحول رقمي فعَّال ..... ١١٨
دور التحول الرقمي في الحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي ..... ١٢٠
**الخاتمة** ..... **١٢٤**
**المراجع** ..... **١٢٦**
**فهرس الموضوعات** ..... **١٣٠**